الدراسات
اللغوية والأدبية

أثر الإحالة في ترابط المعنى عند أبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) في البحر المحيط

الأستاذ الدكتور
سعدون أحمد علي الربعيّ
جامعة بابل ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية

المدرس الدكتور
هدى محمد صالح
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات

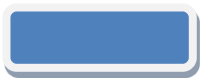

أثر الإحالة في ترابط المعنى عند أبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) في البحر المحيط

الأستاذ الدكتور
سعدون أحمد علي الربعيّ
جامعة بابل ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية

المدرس الدكتور
هدى محمد صالح
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين ، وبعد ..بعد نشوء اللسانيات النصية التي تدعو إلى تجاوز حدود الجملة إلى النص ، اتجهت بعض الدراسات العربية الحديثة إلى التراث العربي اللغوي والأدبي للبحث في نصوصه عن معطيات لسانيات النص ، والمعايير التي تبين نصيته ، إذ يستلزم ذلك توافر سبعة معايير ، منها ما يتصل بصلب النص ، وهما السبك والحبك ، وتحاول هذه الدراسة استجلاء معالم النصية ممثلة بوسيلة الإحالة في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، إذ تعدّ الإحالة من أكثر الظواهر اللغوية انتشارًا في النصوص فلا تكاد تخلو منها جملة أو نص ، ذلك أن أدواتها تشكّل جسورًا للربط بين أجزاء النص وإن تباعدت ، ومفهوم الإحالة وأثرها في ترابط النص قد وقفت عنده مجموعة من الباحثين في حقل لسانيات النص ، إذ عّرفها روبرت دي بوجراند بأنّها ((العلاقة بين العبارات من جهة وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات)) [١] ، ولم يبتعد أحمد عفيفي في تعريفه لها عمّا ذهب إليه بوجراند فالإحالة عنده ((علاقة معنوية بين ألفاظ معينة وما تشير إليه من أشياء أو معانٍ أو مواقف تدل عليها عبارات أخرى في السياق أو يدل عليها المقام وتلك الألفاظ المحلية تعطي معناها عن طريق قصد المتكلم ، مثل : الضمير واسم الإشارة واسم الموصول .... الخ ، إذ تشير هذه الألفاظ إلى أشياء سابقة أو لاحقة قصدت عن طريق ألفاظ أخرى أو عبارات أو

مواقف لغوية أو غير لغوية)) [٢] ، وهناك دراسة حديثة عن الإحالة قام بها أحد الباحثين بسط فيها القول عن مفهومها عند العلماء ، ثم خلص إلى مفهوم يقرب من فهم الجميع عدّه تعريفًا شاملًا للإحالة وفيه يقول : ((إنّها عملية معنوية يُنشئها المتكلم في ذهن المخاطب عن طريق إيراده ألفاظًا مبهمة الدلالة يشير بها إلى أشياء أو مواقف أو أشخاص أو عبارات أو ألفاظ خارج النص أو داخله سابقة عليها أو لاحقة في سياق لغوي أو غير لغوي يقصد بذلك الاقتصاد في اللفظ وربط اللاحق بالسابق والعكس بما يحقق الاستمرارية والتماسك في النص)) [٣] .

يفهم من ذلك أن الإحالة عبارة عن علاقة بين عنصرين يتم بها التحول من عنصر إلى آخر ، ومن ثم الانتقال بذهن المتلقي في فضاء النص ، وذلك بدفعه إما الى الإمام أو إلى الخلف داخل النص ، كما يمكن أن يكون الانتقال إلى خارج النص .ومن الباحثين من عدّ الإحالة علاقة دلالية لا تخضع لقيود نحوية بل تخضع لقيد دلالي وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه [٤] ، غير أن وجوب هذا التطابق يجعلها تخضع لضوابط تركيبية إذ تتأثر العناصر المشكلة للنص بمجموعة من العوامل وتحكمها معايير من مختلف الأنظمة المعرفية ، ويعد النحو أحد هذه الأنظمة اللغوية ، إذ تؤلف عناصر التركيب أسس الترابط الذي يقتضيه النص [٥] .

أنواع الإحالة : تقسم الإحالة على نوعين[٦] :

١ – الإحالة النصية (الداخلية) : وتكون داخل النص أو داخل اللغة وهي إحالة على العناصر اللغوية الواردة في النص سابقة كانت أو لاحقة ، وتكون على نوعين :

أ – إحالة قبلية وتعود على مفسر سبق التلفظ به.

ب – إحالة بعدية وتعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولا حق عليها .

ت – الإحالة المقامية (الخارجية) : وهي إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي ، موجود في المقام الخارجي كأن يحيل ضمير المتكلم على ذات المتكلم ، إذ يرتبط عنصر لغوي إحالي وهو الضمير بعنصر إشاري غير لغوي هو ذات المتكلم .

والإحالة بنوعيها – الداخلية والخارجية – تقوم على مبدأ واحد هو الاتفاق بين العنصر الإشاري والعنصر الإحالي ، إذ يعملان على ربط أجزاء النص ، فالمقامية تعمل على خلق النص وربطه بمكوناته ، وعلى توسيع دلالة النص ، إذ تطلق العنان للتأويل وتعدد الآراء ، وهي بذلك تربط اللغة بسياق المقام ، في حين تقوم الإحالة

النصية بدور فعال في ترابط النص واتساقه ، وهي أكثر استعمالًا وفاعلية .

أدوات الإحالة : تحقق الإحالة ترابط المعنى في النص بمجموعة من الأدوات ، وهي تلك الألفاظ التي تساعد على تحديد المحال إليه داخل النص أو خارجه ، أي داخل السياق اللغوي وسياق المقام ، ومن هذه الأدوات : الضمائر ، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأدوات المقارنة و (أل) التعريف ..... إلخ ، وهي أدوات سبق أن أشارت إليها الدراسات التراثية المختلفة ، ومنها علم التفسير الذي حاول المفسرون في إطاره معالجة ظاهرة الإحالة ، إذ أسهمت هذه الظاهرة في ترابط النص القرآني وتماسكه وهو ما أفصح عنه أبو حيان في تفسير البحر المحيط .

أثر الإحالة في ترابط النص عند أبي حيان الأندلسي في البحر المحيط :

أولا : الإحالة بالضمير : للضمائر أثر بارز في ترابط النص إذ إنّها تربط بين أجزاء الكلام سابقها ولاحقها وهي نوعان : ضمائر تحيل إلى خارج النص إذ تندرج تحتها جميع الضمائر الدالة على المتكلم والمخاطب ، وضمائر تؤدي دورًا مهمًا في ترابط النص ، إذ تحيل إلى داخله وتندرج ضمنها ضمائر الغيبة إفرادًا وتثنية وجمعًا .[٧]

والإحالة بالضمير تعني أن الضمائر تنوب عن الأسماء فيحل ضمير محل كلمة فيربط بين أجزاء النص ، وقد عرف النحو العربي هذا النوع من الإحالة – الإحالة الضميرية – قبلية كانت أو بعدية ، وذلك عندما اشترط العلماء عود الضمير على مرجع واحد سابق له ، لأن الضمائر لا تخلو من إبهام وغموض إذ لا بد من شيء يزيل إبهامها [٨] ، وكذلك عندما عقدوا له بابًا سمّوه (عود الضمير على متأخر)، وفيه يكون الضمير في صدر جملة بعده تفسر دلالته وتوضح المراد منه ، إذ إنّ الضمير اسم ناقص يفتقر إلى اسم تام يفسره ، وبهذا يعود على الاسم الذي يطابقه لما له من الخصائص الدلالية ، فإذا كان الضمير والاسم الظاهر مختلفين صوتيًا فإنهما دلاليًّا عنصرٌ واحدٌ [٩].

وقد اهتم المفسرون بما تقوم به الإحالة الضميرية من ربط أجزاء الخطاب وتتبعوا حركة الضمائر في الخطاب القرآني ودلالتها ، وإحالة الضمير ، وتعدد المحال إليه ، من ذلك ما جاء عند أبي حيان في تفسير البحر المحيط ، إذ تناول الضمائر من زوايا مختلفة ، فيبرز في تفسيره مرجع الضمير بأنواعه مفردًا ومتعددًا، صريحًا ومؤولًا ، كما يظهر أثر الضمير في ترابط النص القرآني ، وفي ما يأتي صور ذلك :-

١- **عود الضمير على مرجع مذكور** : قد يعود الضمير على شيء محدد ومذكور في النص صراحةً ، يكون سابقًا أو لاحقًا له ، وأمثلة هذا النوع من الإحالة الداخلية كثيرة في القرآن الكريم أشار اليها أبو حيان في مواضع مختلفة من تفسيره ، تنوعت بين عود الضمير على أقرب مذكور في النص ، أو على مذكور سابق للضمير محدد أو غير محدد ، أو على مذكور لاحق له ، ومن أبرز الأمثلة على النوع الأول قوله تعالى : ((... ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين ○ فأزلهما الشيطان عنها ...)) (سورة البقرة / ٣٥ ، ٣٦) ذكر أبو حيان خمسة آراء في عود الضمير في (عنها) :

الأول : أن يعود على الشجرة ، والثاني : أن يعود على الجنة ؛ لأنها أول مذكور ، والثالث : أن يعود على الطاعة بدليل قوله تعالى : ((وعصى آدم ربه ...)) (سورة طه / ١٢١) .

فيكون الضمير عائدًا على غير مذكور ، إلا على ما يُفهم من قوله (ولا تقربا) بمعنى الطاعة بعدم قربان الشجرة ، والرابع : عائد الى الحالة التي كانوا عليها من التفكّه والرفاهية بدليل قوله : ((وكلا منها رغدا)) ، والخامس : أن يعود على السماء ، وهو بعيد . ويرجّح أبو حيان الرأي الأول – العود على الشجرة – لأنه أقرب مذكور [٩] ، وقد ذهب الزمخشري إلى هذا الرأي مستدلًا بقراءة عبد الله (فوسوس لهما الشيطان عنها) ، بمعنى أن وسوسته قد صدرت عنها[١٠].

ويعتمد أبو حيان هذه المسألة – العود على أقرب مذكور – في حالة تعدد الاحتمالات لمرجعية الضمير ، وهي من قواعد الترجيح عند المفسرين[١١] ، يقول أبو حيان إنّ : ((القاعدة في علم العربية أنّ ضمير الغائب لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل)) [١٢] .

وفي قوله تعالى : ((فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه على خوف من فرعون وملئه أن يفتنهم)) (سورة يونس/٨٣) ، يرى أبو حيان أن ضمير الغائب في (قومه) عائد على موسى ولا يمكن عوده على فرعون ؛ لأن موسى هو المحدَّث عنه في هذه الآية وهو أقرب مذكور ، ولأنه لو كان عائدًا على فرعون لم يظهر لفظ (فرعون) ، وكان التركيب : على خوف منه ومن ملئهم أن يفتنهم [١٣] .

وذهب ابن عطية إلى تضعيف عود الضمير على (موسى) معلّلًا ذلك بأن المعروف من أخبار بني اسرائيل أنه قد تقدمت فيهم النبوات وكان قد نالهم ذلّ مفرط في عهد فرعون ، وقد رجوا كشفه على يد مولود يخرج فيهم يكون نبيًا ، فلما جاءهم موسى اتفقوا على أن يتبعوه ، مما تبيّن أن من اتبعه ليسوا قليلًا كما ذُكر في الآية ، فيترجح إذًا عود الضمير على فرعون[٧].

والظاهر أن ما ذهب إليه أبو حيّان هو الراجح ؛ لأنه إذا صحّ أن يعود الضمير على شيئين فأكثر ، فالمفسّر هو الأقرب لا غير[٨] ، فضلًا عن أن أكثر المفسرين قد ذهبوا إلى عود الضمير على (موسى)[٩]. فهذا الرازي يقول : ((وأما الضمير في قوله : (من قومه) فقد اختلفوا أن المراد من قوم موسى أو من قوم فرعون ، لأن ذكرهما جميعًا قد تقدم والأظهر أنه عائد إلى موسى ؛ لأنه أقرب المذكورين ، ولأنه نُقِل أن الذين آمنوا به كانوا من بني اسرائيل))[١٠]، وتابعه على هذا ابن جزي[١١] .

ومن أبرز الأمثلة على النوع الثاني ، وهو عود الضمير على متقدم مذكور لكنه غير محدد ، إذ يملك الضمير إمكانية الإحالة على أكثر من عنصر إشاري ، ففي قوله تعالى :((فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن أمانته)) (سورة البقرة / ٢٨٣) يرى أبو حيان أن إحالة الضمير في قوله (أمانته) إحالة مزدوجة ، فالضمير عائد إما على رب الدين بأن يؤدي الرهن ولا يجحده ، وإما على الذي اؤتمن ، بمعنى أن يؤدي الغريم ما ائتمنه عليه رب المال [١٤] .

ولم يرجّح أبو حيان رأيًا على آخر ، لإرادتهما معًا ، ويؤيد الطاهر بن عاشور هذا الرأي بقوله : ((والمدين يأتمن الدائن إذا سلّم له رهنًا أغلى ثمنًا بكثير مما فيه الدين المرتهن فيه ... فأمر كل جانب مؤتمن أن يؤدي أمانته ، فأداء المدين أمانته بدفع الدين دون مطل ولا جحود ، وأداء الدائن أمانته إذا أعطي رهنًا متجاوز القيمة على الدين أن يردّ الرهن ولا يجحده ... لأن الرهن أوفر منه ولا ينقص شيئًا من الرهن))[١٥] . وتعمل مسألة إحالة الضمير على أكثر من عنصر إشاري أو مرجع على تكثيف الإحالة ، بربط النص بمكونات نصية أوسع كمية ونوعية تزيده غناءً ووضوحًا ، إذ يعود الضمير على محال إليه واحد ، أو على أكثر من محال إليه ، لربط اللاحق بالسابق[١٦] .

وفي قوله تعالى : ((كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه ...))(سورة الأعراف /٢) يعود الضمير في (منه) – بحسب ما يرى أبو حيان – على متعدد ، فظاهره يعود على (الكتاب) ، ويُحتمل أن يعود على التبليغ الذي تضّمنه المعنى ، أو على الإنذار[١٧]، وفي جميعها ينتظم المعنى ، إذ لا ضير من الأخذ بالاحتمالات جميعها ، إذا لم يؤدّ هذا إلى تغيير المعنى المراد من الآية ، أو إلى اللبس في الكلام ، أو إذا وجد الدليل على عوده على مرجع محدد لا غير ، ولا يخفى ما لتعدد الاحتمالات الواردة للإحالة الضميرية من أثر في توسيع المعنى ، وربط أجزاء النص بعضها ببعض .

وقد تتعدد المراجع أو العناصر المحال إليها إلا أنه يختار ما يكون أكثر انسجامًا وملاءمة للسياق ، نحو قوله تعالى : ((وإن كنتم في ريب ممّا نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله))(سورة البقرة / ٢٣) ، يذكر أبو حيان أن الضمير في قوله (من مثله) عائد على أكثر من مرجع مذكور ، فيحتمل أن يعود على (ما) ، أو على (عبدنا) ، إلا أن الراجح عنده الرأي الأول ، وهو قول أكثر المفسرين[١٨] ، ورجحانه من وجوه :

أولها : إن الارتياب إنما جيء به منصبًّا على المُنزَل لا على المُنزل عليه ، فكان عود الضمير عليه أولى ، وثانيها : إنه قد جاء نظير هذه الآية وهذا السياق في غير موضع من القرآن الكريم نحو قوله تعالى : ((فاتوا بعشر سور مثله مفتريات)) (سورة هود / ١٣) ، وثالثها : اقتضاء ذلك كونهم عاجزين عن الإتيان بسورة من مثله سواء أمجتمعين كانوا أم منفردين ، وسواء أميين كانوا أم غير أميين ، فلا شك في أنّ الإعجاز على الوجه الأول أقوى[١٩] .

وفي قوله تعالى : ((والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئًا ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب))(سورة النور/٣٩) يلحظ مجموعة من الضمائر في قوله (جاءه) و(لم يجده) و (وجد) و (عنده) ، ويذكر لنا أبو حيان أكثر من رأي لعود هذه الضمائر ، منها : عودها كلها لشخص واحد ، وهذا ما نقله عن الزمخشري[٢٠] ، الذي يرى أنها نزلت في عتبة بن ربيعة بن أمية ، فجعل الظمآن هو الكافر حتى تطرد الضمائر لشخص واحد ، وهناك من غاير بين الضمائر كابن عباس ، ومجاهد وقتادة ، إذ يرون أن الضمير في (جاءه) و (لم يجده) للظمآن ، وفي (وجد) للكافر الذي ضرب له مثلًا بالظمآن ، ورأي آخر ذكره كلٌّ من الفراء (٢٠٧ هـ) [٢١] والزجاج (٣١١هـ)[٢٢] فيه احتمال عود الضمير في (جاءه) على السراب ، أو على العمل الذي يدل عليه قوله : ((أعمالهم)) ويكون تمام المثل في قوله (ماء) ففيه إيجاز واقتضاب لوضوح المعنى يراد به (ووجد الله عنده) أي بالمجازاة ، فالضمير في(عنده) عائد على العمل ، وهذا ما ذكره ابن قتيبة [٢٣] ، وبعد عرض هذه الآراء يذكر أبو حيان ما ظهر له في هذه المسألة من أنّ الضمائر فيما بعد الظمآن له ، والمعنى في قوله (ووجد الله عنده) أي : ووجد مقدور الله عليه من هلاك بالظمأ عنده ، أي عند موضع السراب ، فوفاه ما كتب له من ذلك ، فيكون الكلام متناسقًا آخذًا بعضه بعنق بعض وذلك باتصال الضمائر لشيء واحد ، ويكون هذا التشبيه مطابقًا لأعمالهم من حيث أنهم اعتقدوها نافعة فلم تنفعهم ، أما ما رآه الزمخشري فإنه وإن جعل الضمائر للظمآن لكنه جعل

الظمآن هو الكافر ، وهو تشبيه لشيء بنفسه .
وأما الأقوال الأخرى ففيها تفكيك للكلام إذ إن المغايرة بين الضمائر تقطع ترصيف الكلام بجعل بعضه مفلتًا من بعض [٢٤]. ولعل من موجبات تناسق الكلام هو اتصال الضمائر وتناسقها وعدم اختلافها فيما تعود عليه،لأن هذا من مقتضيات الفصاحة ، فالأصل توافقها حذرًا من التشتيت[٢٥]، ولم يغفل أبو حيان عن هذه المسألة ففي قوله تعالى : ((الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته أولئك يؤمنون به ومن يكفر به فأولئك هم الخاسرون)) (سورة البقرة /١٢١) ذكر الوجوه المحتملة لعود الضمير في (به) [٢٦] وهي :

إن الضمير في (به) يعود على الكتاب ، أو على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وإن لم يتقدم له ذكر إلا أن قوة الكلام دلت عليه ، وهو ما ذهب إليه الزجاج قبلُ[٢٧] ، وعلل الطاهر بن عاشور ذلك بأنهم إن كانوا يؤمنون بالكتاب فإنهم يؤمنون بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لانطباق الصفات التي في كتبهم عليه ، فمن هنا قيل إن الضمير في (به) عائد على النبي وإن لم يتقدم له ذكر[٢٨] .

(سورة البقرة /١١٩) باستعمال ضمير الخطاب العائد عليه (صلى الله عليه وآله وسلم) فصار ذلك التفاتًا وخروجًا من الخطاب إلى الغيبة ، ومنه أن يعود الضمير على الله تعالى ويكون التفاتًا أيضًا من ضمير المتكلم إلى الغائب المفرد ، أو أن يعود على الهدى الذي تقدم ذكره ، ونسب هذا الرأي إلى ابن عطية [٢٩] ، ويرجح أبو حيان عود الضمير على الكتاب إذ يقول : ((لكن الظاهر أن يعود على الكتاب لتتناسب الضمائر ولا تختلف فيحصل التعقيد في اللفظ والإلباس في المعنى ، لأنه إذا كان جعل الضمائر المتناسبة عائدة على واحد و المعنى فيها جيد صحيح الإسناد كان أولى من جعلها متنافرة ، ولا تعدل إلى ذلك إلاّ بصارف عن الوجه الأول أما لفظي وأما معنوي)) [٣٠] ، ونحا بعض المفسرين إلى هذا الرأي[٣١].

ويفهم من كلام أبي حيّان احتمال عود الضمير على ما ذكر آنفًا إلا أنه رجح عوده على الكتاب لأجل التناسق في الضمائر الذي يمنع التعقيد في اللفظ .

يلحظ في المواضع السابقة أن الإحالة كانت قبلية ، لأنّ المرجع سابق للضمير ، وقد يحيل الضمير على عنصر لاحق له وهو ما يسمى بالإحالة البعدية أو المتأخرة ، وهي إحالة نصية (داخلية) أيضًا ، لأن المحال إليه متأخر عن الضمير ، يقول أبو حيان : ((وهذا الذي يفسره ما بعده منه ما يفسر بجملة وهو ضمير الشأن أو القصة ، وشرطها عند البصريين أن يصرّح بجزأيها ، ومنه ما يفسر بمفرد : أي غير جملة وهو الضمير المرفوع بـ (نعم) و (بئس) وما

جرى مجراهما ، والضمير المجرور بـ (رب) ، والضمير المرفوع بأول المتنازعين على مذهب البصريين ، والضمير المجعول خبره مفسرًا له ، والضمير الذي أبدل منه مفسره وفي إثبات هذا القسم الأخير خلاف ، وذلك نحو : ضربتهم قومك)) [٣٢] ، ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من الإحالة وظيفة ضمير الشأن ، إذ يشكل ضمير الشأن بنية إحالية ذات وظيفة خاصة ، وقد اتفق النحويون على أنه مبهم غائب مفرد ، يتصدر الجملة ، يفسره ما يليه ، يقصد به التعظيم والتفخيم وهو كناية عن الجملة بعده ، وتكون الجملة خبرًا له وتفسيرًا له أيضًا [٣٣] ، ومثال ذلك قوله تعالى : ((يا موسى إنه أنا الله العزيز الحكيم)) (سورة النمل / ٩)، يرى أبو حيان أن الضمير في (إنه) ضمير الشأن و (أنا الله) جملة في موضع الخبر ، ويضعف رأي الزمخشري [٣٤] من كونه عائدًا على ما دل عليه قبله في قوله تعالى : ﴿ لى لي ما مم نر نز نم نن ﴾ (سورة النمل /٨) ، ذلك أنه لا يجوز مع حذف الفاعل وبناء الفعل للمفعول أن يعود الضمير على المحذوف ، للتغيير الذي حصل في بناء الفعل إذ لا يكون محدثًا عنه ، فعود الضمير إليه مما ينافي ذلك إذ يصير مقصودا معتنى به ، وهذا النداء والمخاطبة تمهيد لما أراد الله أن يظهره على يده من المعجز ، أي : أنا القوي القادر على ما يبعد في الأوهام ، الفاعل ما أفعله بالحكمة [٣٥]، والراجح عندي ما ذهب اليه أبو حيان ، ذلك أن ما ذكره من معنى التفخيم يتناسب وسياق الآية ، إذ إنه سبحانه لم يقل (إننّي انا الله) ، وذلك أن ضمير الشأن (الهاء) ضمير مبهم غير راجع إلى مذكور سابق في اللفظ ، فكان أبلغ في الدلالة على معنى التفخيم ، فالشائع من أمر الضمير أن يذكر مرجعه قبله ، ولهذا يتساءل السامع عنه ثم يجيء مرجعه فيكشف الغموض عنه فيستريح السامع إلى هذا ، فالعنصر الإشاري (المرجع) هو الذي أقام علاقة الربط مع الضمير المحيل فتحقق الوضوح وأزيل الإبهام عن الضمير ، فالضمائر كلها لا تخلو من إبهام وغموض ولا بد لها من شيء يفسر إبهامها ، فضمائر المتكلم والمخاطب يفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام ، أما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف لأنه غير حاضر ولا شاهد فلا بد له من شيء يفسره ويوضح المراد منه[٣٦].

وفي قوله تعالى : ((قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون)) (الأنعام /٣٣) يذكر أبو حيان أن الضمير في قوله (إنه) هو ضمير الشأن ، والجملة بعده مفسرة له في موضع خبر إن[٣٧] ، إذ عملت الإحالة الضميرية بوظيفة ضمير الشأن على ربط الكلام السابق باللاحق ، وهو

متابع في ذلك لمن سبقه من المفسرين ، نحو الزمخشري[٣٨] ، والبيضاوي[٣٩] .

٢- **عود الضمير على مرجع غير مذكور :** يملك الضمير إمكانية الإحالة على مرجع غير مذكور صراحة في النص على الرغم من أن الأصل عوده على مذكور سابق أو لاحق له – كما تقدم – ، وقد يؤول هذا المرجع من مفهوم الخطاب أو سياق الكلام ،نحو قوله تعالى : ((كلا إذا بلغت التراقي)) (سورة القيامة /٢٦) ، يقول أبو حيان : ((والضمير في (بلغت) عائد على النفس الدال عليها سياق الكلام ، كقول حاتم[٤٠] :

لعمرك ما يُغني الثّراءُ عن الفتى

إذا حشرجَتْ يومًا وضاق بها الصدرُ

وتقول العرب : أرسلت ، يريدون : جاء المطر ، ولا نكاد نسمعهم يقولون السماء)) [٤١] ، وذهب إلى هذا المعنى بعض المفسرين[٤٢] .

ويُفهم من ذلك أن الضمير في قوله (بلغت) راجع إلى غير مذكور في الكلام ، ولكنه معلوم من الفعل (بلغت) ومن ذكر (التراقي) ، فجملة : (بلغت التراقي) تدل على أنها روح الانسان ، والتقدير : إذا بلغت الروح والنفس ، كما يقدر في قول حاتم الطائي : إذا حشرجت النفس يومًا ، وكذلك قول العرب : أرسلت السماء المطر ، وتأويل المرجع على وفق هذه الحالة يسمى بالالتزام ، أي إن الضمير يعود على مرجع غير مذكور يدل عليه بالالتزام ، فقد أضمر النفس لدلالة ذكر التراقي عليها [٤٣] .

وفي قوله تعالى : ((يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كنّ نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك)) (سورة النساء /١١) . يذكر أبو حيان أن الضمير في قوله (ترك) عائد على الميت الذي يدل عليه معنى الكلام وسياقه ، فعود الضمير على غير مذكور لقوة الدلالة عليه [٤٤] ، إذ استلزم الفعل (ترك) استحضار مرجع يعود عليه الضمير وهو (الميت) ، فيكون التقدير : ما ترك الموروث .

وقد يحيل الضمير على لفظ غير موجود في النص لكن يفهم من المقام ، أي من سياق المقام ، وتعد مسألة توجيه الخطاب نحو سياق المقام من أهم العناصر المرجعية الضميرية ، وهذا الأمر يعكس ثمرة التفاعل بين النص وسياقاته المشكلة له ، التي تكون محورًا للتفصيلات التي ترسم دقائق الأمر[٤٥].

فالنص تحيط به بعض الظروف التي تتصل بالمكان أو المتكلم أو المخاطب بما يعرف بسياق الحال أو المقام ، وتتوضح هذه المسألة عند تتبع تفصيلاتها في تفسير البحر المحيط لأبي حيان ففي قوله تعالى : ((إنّا أنزلناه في ليلة القدر)) (سورة القدر /١) ، يذكر أبو حيان أن ضمير الغائب في قوله (أنزلناه) عائد على ما دل عليه المعنى وهو ضمير القرآن [٤٦]

ويقصد بذلك أن الإتيان بضمير القرآن بدل الاسم الظاهر يدل على حضوره في أذهان المسلمين لشدة إقبالهم عليه .

ومن المفسرين من ذهب إلى عوده على (السلام) المذكور في آخر السورة [٤٧] في قوله تعالى : ((سلام هي حتى مطلع الفجر)) (سورة القدر/٥) ، فتكون الإحالة عندئذ نصية بعدية ، أي الإحالة على مرجع مذكور في النص ولاحق للضمير .

وذكر الماوردي وجهاً آخر وهو عود الضمير على جبريل إذ أنزله الله في ليلة القدر كما نزل به من الوحي[٤٨] ، والراجح عندي ما ذهب اليه أبو حيان من عود الضمير على القرآن وإن لم يجر له ذكر ، إذ يستغنى عن التنبيه عليه لحضوره في أذهان المسلمين ، وهذا ما ذهب إليه أكثر المفسرين[٤٩] .

ويرى الزجاج أن الضمير عائد على القرآن الكريم لكنه عود على مذكور في سورة أخرى ، أي إنه لم يجر له ذكر في أول السورة وإنما جرى ذكره فيما قبلها [٥٠] في قوله تعالى : ((حم ○ والكتاب المبين○ إنا أنزلناه في ليلة مباركة)) (سورة الدخان/١-٣).

ويخلص من هذا الى أن الضمير في (أنزلناه) عائد على مرجع غير مذكور في النص ، وفُسّر بأنه القرآن الكريم ، لحضوره في أذهان الناس ، ولورود هذا المعنى في موضع سابق من القرآن الكريم .

وقد يحيل الضمير على مرجع ليس موجودًا في النص ولا في المقام ولكن يفهم من السياق اللغوي ، أو ضمنًا من إحدى الكلمات الموجودة في النص ويسمى هذا النوع من الإحالة بـ (الإحالة البينية) ، وهي الإحالة التي لا توجد خارج النص أو داخله بشكل مباشر ، بل يمكن أن تأتي عن طريق الإيحاء ، إذ لم يذكر المحال إليه صراحة في النص ، إلا أن الدليل على وجوده يكون داخل النص ، فلا هو مذكور داخل النص ولا يفهم من الموقف وحده [٥١] ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ((بلى إن تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين ○ وما جعله الله إلا بشرى لكم ولتطمئن قلوبكم به ...))(سورة آل عمران /١٢٥،١٢٦) ، ذكر أبو حيان أن الضمير في قوله (جعله) يحتمل عوده على التسويم أو على النصر أو على التنزيل أو على العدد أو على الوعد[٥٢] ، والراجح عنده عود الضمير على المصدر المفهوم من (يمددكم) ، قال :((الظاهر أن الهاء في (جعله)) عائدة على المصدر المفهوم من يمددكم وهو الإمداد)) [٥٣]، والمعنى : وما جعل ذكر المدد إلا بشرى لكم ولتمكنوا في حربكم[٥٤] .

ومثله في قوله تعالى : ((يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه ...)) (سورة المائدة /٤).

ذكر أبو حيان في عود الضمير في قوله تعالى (عليه) ثلاثة آراء هي[٥٥] :

١- إنه عائد على قوله (ما أمسكن) ، على معنى : وسمّوا عليه إذا ادركتم ذكاته ، ولم يرجح هذا الرأي لما فيه من البعد .

٢- أن يكون عائدا على (ما علمتم من الجوارح) ، أي سمّوا عليه عند إرساله .

٣- أن يعود على المصدر المفهوم من قوله (فكلوا) ، وهذا هو الظاهر عنده .

وذكر الرازي هذه الوجوه من دون أن يرجّح أحدها على الآخر[٥٦] ، أما أبو حيان فإنه احتج لما ذهب إليه من عود الضمير على المصدر (الأكل) بحديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : ((سم الله وكل مما يليك)) [٥٧] .

ويؤيد ما ذكره أبو حيان ما جاء في قوله تعالى : ((ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق))(سورة الأنعام/١٢١) ، مما يدل على أن القرآن يفسر بعضه بعضًا .

يلحظ من النصوص السابقة أن مفسر الضمير قد يفهم ضمنًا من إحدى الكلمات الموجودة في النص ، بمعنى أن الضمير قد يعود على مفسره بالتضمين[٥٨] ، أو على المصدر المفهوم من السياق اللغوي .

ومن الحالات التي يعود فيها الضمير على مرجع غير مذكور هي عوده على محذوف ، ومن أمثلة ذلك عوده على المضاف المحذوف ، نحو قوله تعالى : ((أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق))(سورة البقرة /١٩)، يرى أبو حيان أن الضمير في قوله (يجعلون) عائد على المضاف المحذوف للعلم به ، وتقديره : (ذوي صيب) ، وقد التفت إليه وكأنه مذكور فعاد الضمير عليه[٥٩] ، وهذا ما ذهب إليه الرازي إذ رأى أن المرجع وإن كان محذوفًا في اللفظ لكنه باقٍ في المعنى[٦٠] .

وعلى هذا يكون الضمير قد عاد على محذوف في النص وهو المضاف ، إذ طرح ما كان ينبغي أن يكون مع الصيب من الأسماء ودل عليه المعنى ، والتقدير : كأصحاب صيب أو ذوي صيب [٦١] .

ويخلص مما تقدم إلى أن ترابط النص عبر الإحالة الضميرية لا يقتصر على مرجع مذكور في النص بل قد يحيل الضمير على مرجع غير مذكور صراحة في النص ، كأن يفهم المحال إليه من السياق اللغوي ، أو من سياق المقام ، أو ضمنًا من إحدى الكلمات الموجودة في النص

– الإحالة البينية – أو أن يعود على محذوف يدل عليه الكلام .

ثانيًا : الإحالة باسم الإشارة : تعدّ أسماء الإشارة الوسيلة الثانية من وسائل الترابط النصي الداخلة في نوع الإحالة إذ تسهم في عملية الاتساق داخل الخطاب والترابط القبلي والبعدي بين الجمل ، وتتعدد بحسب النوع ، منها ما يكون للقريب نحو : (هذا ، وهذه) ومنها ما يكون للبعيد نحو : (ذلك ، وتلك) ، ومنها ما يكون للمكان نحو : (هنا ، وهناك) ، وتعد هذه الأسماء من المبهمات ، فهي كالضمائر لا تفهم إلا إذا ربطت بما تشير إليه [٦٢] .

تقوم أسماء الإشارة بوظيفتها الإحالية بتحديد موضع العنصر الإشاري ، وكما في الضمائر فإنها يمكن أن تحيل إلى عنصر مفرد أو عناصر متعددة ، كما يمكن أن تحيل إلى خطاب تام ، وهذا المحال إليه قد يكون داخل النص أو خارجه ، وقد تكون الإحالة على مرجع مذكور في النص ، أو تكون الإحالة على مرجع غير مذكور .

١– **الإحالة على مرجع مذكور** : اهتم المفسرون بأسماء الاشارة بأنواعها ، وتنوع تناولهم لها وتراوح بين تعدد المشار إليه ، وعدم التطابق بين اسم الاشارة والمشار إليه ، وغيرها من المسائل ، وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة للإحالة الإشارية بيّنها أبو حيان في تفسيره ، ومن هذه الأمثلة استعمال اسم الإشارة للإحالة على مرجع مذكور ، وقد ورد هذا النوع بصور مختلفة ، منها : العود على أقرب مذكور ، ومثال ذلك قوله تعالى : ((وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار أولئك اعتدنا لهم عذابا أليما))(سورة النساء/١٨) ذكر أبو حيان رأيين في اسم الإشارة (أولئك) ولم يرجح أحدهما على الآخر، الأول : أن يكون إشارة إلى الصنفين – الذين يعملون السيئات والكفار – إذ يكونان قد شركا في إعداد العذاب لهما ، والثاني: أن يكون إشارة إلى الصنف الأخير – الكفار – إذ هو أقرب مذكور[٦٣] ، يقول أبو حيان : ((ويحتمل أن يكون (أولئك) إشارة إلى الصنف الأخير إذ هو أقرب مذكور ، واسم الإشارة يجري مجرى الضمير فيشار به إلى أقرب مذكور كما يعود الضمير على أقرب مذكور ، ويكون إعداد العذاب مرتبًا على الموافاة على الكفر)) [٦٤] .

ويرى ابن عطية أن الاشارة إن كانت إلى أقرب مذكور – وهم الصنف الذين يموتون وهم كفار – فالعذاب الذي أعد لهم هو عذاب خلود ، وإن كانت الإشارة إلى الصنف الآخر – وهم الذين لا يتوبون إلا مع حضور الموت – فهو عذاب لا خلود معه [٦٥] .

والذي يظهر أن الاحتمال الثاني هو الراجح ، إذ يشار فيه إلى أقرب مذكور لاختلاف عذاب

الصنفين ، فليس سواء عامل السوء والكافر ، فعذاب الصنف الأول منقطع وعذاب الآخر خالد ، لأنه في حالة الكفر ينقطع الرجاء من عفو الله تعالى[٦٦] لذا ناسب أن تكون الإشارة إليه ، وهي إشارة إلى أقرب مذكور .

وقد يحيل اسم الإشارة إلى متعدد كإحالة مزدوجة ، ذلك نحو قوله تعالى : ((ولقد أرسلنا نوحا الى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره أفلا تتقون۝ فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما هذا إلا بشر مثلكم يريد أن يتفضل عليكم ولو شاء الله لأنزل ملائكة ما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين)) (سورة المؤمنون /٢٣،٢٤) ذكر أبو حيان أن الإشارة في قوله بـ (هذا) تحتمل أن تكون لنوح (عليه السلام) ، أو إلى ما كلّمهم به من الأمر بعبادة الله ورفض أصنامهم ، أو إلى ما أتى به من أنه رسول الله وهو بشر [٦٧] ، وهذه الاحتمالات جميعها واردة عنده ولم يرجح أحدها على الآخر.

ويرى الطاهر بن عاشور أن الإشارة بـ (هذا) إلى ما قاله نوح(عليه السلام)، إذ يكون المعنى : ما سمعنا بأن ليس لنا إله غير الله في مدة أجدادنا ، فالمقصود بالإشارة معنى الكلام لا نفسه وهو استعمال شائع [٦٨]. وقد يسهم تعدد الاحتمالات والدلالات التفسيرية – كما تقدم – في ربط النص المحيل بعالم أوسع أو بمكونات نصية أوسع كمية ونوعية تزيده وضوحًا .

وفي الوقت نفسه نجد من النصوص – عند أبي حيان – ما لا تحتمل الإشارة فيها إلاّ إلى مرجع معين ، لأن إمكانية الاحتمال قد تؤدي إلى تفكك النص وعدم ترابطه ، أو قد يحتاج إلى تكلف للربط بينه وبين ما قبله ، ومثال ذلك قوله تعالى : ((قالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين۝ ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب ...))(سورة يوسف /٥١، ٥٢)، يقول أبو حيان عن قوله تعالى (ذلك ليعلم) : ((الظاهر أن هذا من كلام امرأة العزيز وهو داخل تحت قوله (قالت) والمعنى : ذلك للإقرار والاعتراف بالحق ليعلم يوسف أني لم أخُنه في غيبته والذبِّ عنه وأرميه بذنب هو منه بريء)) [٦٩] ، ثم يقول بعدها : ((ومن ذهب إلى أن قوله (ذلك ليعلم) إلى آخره من كلام يوسف يحتاج إلى تكلف ربط بينه وبين ما قبله ولا دليل يدل على أنه من كلام يوسف)) [٧٠]

وذهب الفرّاء إلى أن قوله (ذلك ليعلم ...) هو من كلام يوسف (عليه السلام) وأنه متصل بكلام امرأة العزيز (الآن حصحص الحق ...) إذ وصل قول يوسف بقول المرأة حتى كأنه قولٌ واحدٌ وهو كلام اثنين[٧١] ، وإلى ذلك نحا الزجاج[٧٢] وأكثر المفسرين[٧٣] ، وفي الوقت نفسه نجد القليل من المفسرين [٧٤] من حمل الكلام على قول امرأة العزيز كما صرح أبو

حيان الذي علل عدم أخذه بالرأي الغالب لتجنب تفكيك الكلام وتكلف ربطه بما قبله.

وينماز اسم الإشارة المفرد بإمكانية الإحالة على جملة كاملة أو متتالية من الجمل ، وهوما يسمى بالإحالة الموسعة [٧٥] نحو قوله تعالى : ((وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين ○ يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين ○ ذلك من انباء الغيب نوحيه إليك ...))(سورة آل عمران /٤٢-٤٤)، يرى أبو حيان أن الاشارة بـ (ذلك) تكون إلى ما تقدم من قصص امرأة عمران وابنتها مريم وزكريا ويحيى [٧٦] ، ففي ذكر الإشارة بـ (ذلك) – وهو خصوص – قصد استيعاب المذكور ، فالإشارة تشمل القصص المذكورة وما ورد فيها من أحداث .

ويلحظ أن هذه القصص والأحكام تتجاوز حدود الجملة الواحدة إلى نص بل إلى نصوص متعددة وقد عاد عليها اسم الإشارة كلها فحقق بذلك اختصارًا وترابطًا .

٢- الإحالة على مرجع غير مذكور : يحيل اسم الاشارة على مرجع غير مذكور كما هو الحال مع الضمير ، فقد يفهم المرجع من السياق اللغوي أو ضمنًا من إحدى الكلمات الموجودة في النص بما يعرف بالإحالة البينية ، وذلك نحو قوله تعالى : ((من يصرف عنه يومئذ فقد رحمه وذلك الفوز المبين)) (سورة الأنعام /١٦) يرى أبو حيان أن الإشارة بـ (ذلك) إلى المصدر المفهوم من (يصرف) أي : ذلك الصرف هو الظفر والنجاة من الهلكة [٧٧] ، وهو مقابل قوله تعالى : ((قا إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم)) (سورة الأنعام/١٥) ، فمن عصى ثبت له العذاب الأليم ، ومن صرف عنه العذاب ثبتت له الرحمة ، لذلك عقّبه بقوله :(وذلك الفوز المبين) وهو إشارة إلى الصرف المأخوذ من (يصرف عنه) ، وإنما كان الصرف عن العذاب فوزًا لأنه إذا صرف عن العذاب في ذلك اليوم فقد دخل في النعيم [٧٨] . وفي قوله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالو لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غزى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم))(سورة آل عمران /١٥٦) ، ذكر أبو حيان في اسم الإشارة (ذلك) آراء متعددة منها : الإشارة إلى الظن ، وهو إنهم إذا ظنوا أنهم لو تخلفوا لم يقتلوا كانت حسرتهم على من قتل منهم أشد ، وذهب إلى هذا الرأي الزجاج[٧٩] وبعض المفسرين[٨٠] ، أو قد تكون الإشارة إلى النطق والاعتقاد بالقول أو إلى ما اعتقدوه إذ جعله الله حسرة في قلوبهم ، فالذي يعتقد أن حميمه لو قعد في بيته لم يمت يتحسر ، ونحا إلى هذا الرأي بعض المفسرين [٨١] ، وهذه الأقوال متوافقة فيما أشير بـ (ذلك) إليه ، ويحتمل أن تكون الإشارة إلى نهي الله تعالى عن

أن يكونوا مثل الكافرين في هذا المعتقد ، وذكر هذا الزمخشري [٨٢] ، أو إلى النهي والانتهاء معًا ، وهو ما ذهب إليه ابن عطية [٨٣] ، وكل هذه الأقوال تخالف الظاهر عند أبي حيان ، فالذي يقتضيه ظاهر الآية – عنده – أن الإشارة تحيل على المصدر المفهوم من (قالوا) ، واللام هي لام الصيرورة ، فيكون المعنى: إنهم قالوا هذه المقالة قاصدين التثبيط عند الجهاد سواء كانوا معتقدين بصحتها أم لم يكونوا معتقدين ، فخاب هذا القصد ، فجعل الله ذلك القول حسرة في قلوبهم [٨٤] .

ويترجح عندي ما ذكره أبو حيان من الإشارة إلى المصدر المفهوم من (قالوا) إذ إن الحديث في الآية قبل الإشارة كان عمّا قاله الكافرون لإخوانهم ، بما يترتب عليه الإشارة إلى أقرب محدث عنه ، وإن لم يكن مذكورا صراحة ، كالمصدر المؤول من (قالوا) .

إنّ قاعدة عود العنصر الإحالي على أقرب مرجع مذكور من القواعد التي قررها علماء التفسير [٨٥] ومنهم أبو حيان ، وإذا لم يكن مذكورًا مذكورًا فإنه يؤول من السياق اللغوي ، ومن أقرب الكلمات الدالة عليه ، إذا أدى هذا التأويل إلى ترابط النص ووضوح المعنى والقصد من الخطاب ، وقد يلجأ في بعض المواضع إلى سياق المقام أو الحال لتفسير مسألة الإحالة الواردة في نص ما ، هذا إن لم يكن المرجع مذكورًا ، لذا نجد أبا حيان يتنكب سياق المقام إن كانت هناك إمكانية الإحالة على مرجع مذكور وإن لم يكن الأقرب ، ففي تفسيره قوله تعالى : ((الم ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين)) (سورة البقرة /١ ،٢) ، يعرض مجموعة من الآراء في تفسير الإشارة في قوله (ذلك) ، منها : إنه إشارة إلى ما نزل بمكة من القرآن ، أو التوراة ، أو الإنجيل ، أو ما في اللوح المحفوظ ، أو ما وعد به نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) من أنه ينزل إليه كتابًا لا يمحوه الماء ولا يخلق على كثرة الرد ، أو الكتاب الذي وعد به يوم الميثاق ، أو الذي لم ينزل من القرآن ، أو اشارة إلى حروف المعجم التي تحداهم بالنظم منها [٨٦] ، وقد ذكرت هذه الاحتمالات في كتب التفسير [٨٧] ، ويلحظ عليها أنها تشير إلى إحالة خارجية ، أي خارج السياق اللغوي أو النص ، غير أن أبا حيان– كعادته – يرفض أن يحمل كلام الله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات ، ويذهب إلى أن اسم الإشارة يعود على (الصراط) المذكور في السورة السابقة – سورة الفاتحة – في قوله تعالى : ((اهدنا الصراط المستقيم)) (سورة الفاتحة /٦) ، وهو رأي استاذه أبي جعفر بن ابراهيم بن الزبير [٨٨] ، يقول أبو حيان : ((وسمعت الاستاذ أبا جعفر بن إبراهيم بن الزبير شيخنا يقول : (ذلك) إشارة الى الصراط المستقيم ، قيل لهم ذلك الصراط

الذي سألتم الهداية اليه هو الكتاب ، و بهذا الذي ذكره الاستاذ تبين وجه ارتباط سورة البقرة بسورة الحمد ، وهذا القول أولى لأنه إشارة الى شيء سبق ذكره لا إلى شيء لم يجر له ذكر)) [٨٩].

وقد أشار علماء اللغة النصيون إلى مسألة بعد المسافة أو قربها بين اللفظ المحيل والمحال إليه وذلك بضرورة ألّا تترك مسافة كبيرة بينهما في الإحالتين – القبلية والبعدية – ، إذ يمكن أن يسبب ذلك إرهاقا للمتلقي بدلاً من سهولة الربط والاتساق ، فمن الصعب الحفاظ على الترابط بين عناصر متباعدة أو غير مؤكدة الهوية بسبب بدائل الهويات المرشحة لها ، وربما يؤدي بعد المسافة إلى غموضها لوجود أكثر من بديل يصلح أن يكون مرجعًا سابقًا أو لاحقًا ، مما يزيد الأمر صعوبة ، لهذا كان قرب المسافة عاملًا ايجابيًا في الإحالة ، إذ يسهل التحديد الدلالي [٩٠] ، وهو ما أشار إليه علماؤنا بـ (العود على أقرب مذكور) .

٣- **الإحالة الإشارية إلى المكان** : تستعمل بعض أسماء الإشارة للتعبير عن المكان نحو (هنا ، وهناك ، وهنالك) وقد كان لبعضها ظهور في النص القرآني ، نحوما جاء في قوله تعالى : ((... كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا ...○ هنالك دعا زكريا ربه ...)) (سورة آل عمران / ٣٧ ، ٣٨) ، ذهب أبو حيان الى أن اصل (هنالك) أن يكون إشارة إلى المكان ، وقد يستعمل للزمان ، كما أن أصل (عند) أن يكون للمكان ثم يتجوز به للزمان ، وقد قيل بهما في هذه الآية ، أي: في ذلك المكان دعا زكريا ، أو في ذلك الوقت لما رأى الخارق العظيم لمريم وأنها ممن اصطفاها الله ، وفي هذا التعبير دلالة على أن يتوخى العبد بدعائه الامكنة المباركة ، والأزمنة المشرفة [٩١].

وذكر الزجاج أن (هنالك) إشارة إلى مكان متراخٍ أو حال من أحوال الزمان نسبتها إلى المكان ، والمعنى : في ذلك المكان من الزمان ومن الحال دعا زكريا ربه [٩٢]

ثالثًا : الإحالة بالموصول : تعدّ الأسماء الموصولة من الأسماء المبهمة التي تحتاج إلى ما يفسرها ، فهي لا تملك دلالة مستقلة ، بل تعود إلى عنصر مذكور في أجزاء النص وكأنها تعويض عما تحيل إليه ، وهي إحدى وسائل الترابط النصي التي تعمل على الربط بين ما قبلها وما بعدها ، إذ تشد من أزر التلاحم النحوي بين ما تقدم ذكره والعلم به وما يراد من المتكلم أن يعلم به ، أو يضمه إلى ما سبق من العلم به [٩٣] .

ولما كانت الإحالة لا تتم إلا بقصد المتكلم فإن استعمال الموصول يفيد أغراضًا مختلفة[٩٤] ، كالوصف ، والمدح ، والتعظيم ، والتهويل ، والتهكم ، والإيجاز ... إلخ ، ومثال ذلك قوله

تعالى : ((يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون))(سورة البقرة/٢١) إذ يرى أبو حيان أن المراد من استعمال الاسم الموصول (الذي) في قوله (الذي خلقكم) هو المدح ، أي إنه صفة مدح لـ (ربكم) ، هذا إن كان الخطاب عاما ، وأما إن كان الخطاب لمشركي العرب فقد أفاد الموصول التوضيح ، إذ إن لفظ (الرب) بالنسبة اليهم مشترك بين الله تعالى وبين آلهتهم ، فلم يأت بالموصول ليحدث عنه ، بل أتى به وصلته لتتميم ما قبلهما[٩٥]، والذي يظهر أن أبا حيان قد اقتفى أثر من سبقه من المفسرين فهذا الزمخشري يقول: ((كان المشركون معتقدين ربوبيتين ربوبية الله وربوبية آلهتهم فإن خصوا بالخطاب فالمراد به اسم يشترك فيه رب السماوات والأرض والآلهة التي كانوا يسمونها أربابًا ، وكان قوله(الذي خلقكم) صفة موضحة مميزة ، وإن كان الخطاب للفرق جميعا فالمراد به ربكم على الحقيقة ، و(الذي خلقكم) صفة جرت عليه على طريق المدح والتعظيم ، ولا يمتنع هذا الوجه في خطاب الكفرة خاصة إلا أن الأول أوضح وأصح)) [٩٦] ، وورد هذا المعنى أيضا عند البيضاوي[٩٧] .

وقد يحيل اسم الموصول على مرجع سابق لغرض التعظيم والتفخيم ، نحو قوله تعالى : ((بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله ...))(سورة البقرة /٩٠) ، ذهب أبو حيان إلى أن المقصود بـ (بما أنزل الله) هو الكتاب الذي تقدم ذكره وقد أحال اليه بالاسم الموصول (ما) ، ولم يعد مضمرًا لغرض التفخيم الذي لا يحصل لو أتى به مضمرًا ، فضلًا عن أنه أظهر موصولًا بالفعل (أنزل) المشعر أنه من العالم العلوي ، ونسب إسناده إلى الله ليحصل التوافق من حيث المعنى بين قوله السابق (كتاب من عند الله) وبين قوله (بما أنزل الله) [٩٨] . وقد يستعمل الموصول بدلًا من الوسائل الإحالية الأخرى لإرادة الوصف بما تضمنته صلة الموصول ، وهذا شائع كثير ، ومنه قوله تعالى : ((شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ...))(سورة البقرة /١٨٥) ، ذكر أبو حيان في استعمال الاسم الموصول (الذي) رأيين سبقه إليهما الزجاج[٩٩] ، أحدهما : أن يكون صفة اما للشهر فيكون مرفوعًا ، وأما لرمضان فيكون مجرورًا ، والآخر : أن تكون جملة (الذي أنزل فيه ...) خبرًا للمبتدأ (شهر) ، ويكون ذكرها تقدمة لفرضية صوم شهر رمضان بذكر فضيلته ، والتنبيه على أن هذا الشهر هو الذي أنزل فيه القرآن ، هو الذي يفرض عليكم صومه [١٠٠] ، وكلا الاحتمالين جائز عنده ولم يرجح أحدهما على الآخر .

وفي قوله تعالى : ((واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى

والمساكين والجار ذي القربى ... إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا ۝الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ...)) (سورة النساء / ٣٦، ٣٧) ذكر أبو حيان وجوهًا متعددة [١٠١] في إعراب قوله (الذين يبخلون) يكون في بعضها متعلقا بما قبله ، وهي : أن يكون في موضع نصب بدلًا من قوله (من كان) ، أو بدلًا من الضمير في (فخورا) ، وهذان الوجهان ذكرهما النحاس[١٠٢] ، أو بدلًا من قوله (مختالا فخورا) ، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ محذوف ، أو ينتصب على الذم ، والأخيران ذكرهما الزمخشري في الكشاف [١٠٣] والذي يجوز عند أبي حيان ولم يذكره المفسرون ، أن يكون صفة لـ (من) ، وفي هذه الوجوه يكون قوله (الذين يبخلون) متعلقا بما قبله ، ويكون المعنى على هذا نفي محبة الله عن الباخلين وحث المؤمنين على الإحسان الى من سمّى الله ، فإنه لا يحب من فيه الخلال المانعة من الإحسان اليهم ، وهي الخيلاء والفخر والبخل .

وذكر أبو حيان رأيًا آخر لا تعلق فيه بما قبله مفاده أن قوله (الذين يبخلون) في موضع رفع على الابتداء وخبره قوله تعالى : ((إن الله لا يظلم مثقال ذرة)) (سورة النساء/٤٠) ، وقد عطف عليه قوله تعالى : ((والذين ينفقون أموالهم رئاء الناس))(سورة النساء/٣٨) ، وذهب إلى هذا الرأي الزجاج[١٠٤] وضعّفه أبو حيان لسببين :

١- كثرة الفواصل بين المبتدأ والخبر بالجمل الواردة في الآيات (٣٧-٤٠) من سورة النساء .

٢- لا ينتظم فيه معنى الخبر مع المبتدأ انتظامًا واضحًا ، لأن سياق المبتدأ أو ما عطف عليه ظاهرًا من قوله (والذين ينفقون ...) لا يناسب أن يخبر عنه بقوله (إن الله لا يظلم مثقال ذرة ...) بل مساق الأخير أن يكون استئناف كلام إخبارًا عن عدله وفضله سبحانه وتعالى[١٠٥] .

والذي يظهر مناسبة ما جوّزه أبو حيان من كون (الذين) صفة ، لتعلق الموصول بما قبله ، إذ يعمل على ربط الكلام وعدم تفككه ، وهذا الأمر يشمل الوجوه الأخرى لما فيها من تعلق للموصول بما قبله ، فإن كان (الذين) صفة لـ (من كان مختالًا فخورًا) أو بدلًا منه ، أو منتصبًا على الذم ،أو خبرًا لمبتدأ محذوف ، ففيه إحالة على ما سبقه لارتباطه به . ومن دواعي استعمال الاسم الموصول إرادة التهويل والترهيب والإبهام ، نحو قوله تعالى : ((فأتبعهم فرعون بجنوده فغشيهم من اليم ما غشيهم)) (سورة طه /٧٨) ، إذ يلحظ التهويل والإبهام في قوله (ما غشيهم) ، وهو من باب الاختصار ، لأنها من الكلم التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة ، إذ لم يبين ما غشيهم ، لان ما غشيهم لا يعلم كنهه إلا الله [١٠٦] وهو كقوله تعالى : ((إذ يغشى

السدرة ما يغشى)) (سورة النجم /١٦) ، يقول عنه أبو حيان: ((فيه بإبهام الموصول وصلته تعظيم وتكثير للغاشي الذي يغشاه إذ ذاك أشياء لا يعلم وصفها إلا الله تعالى)) [١٠٧].

وفي المواضع السابقة يلحظ أن اسم الموصول قد أحال إحالة قبلية على مرجع مذكور في النص ، وهو في الوقت نفسه يملك إمكانية الإحالة على مرجع غير مذكور في النص لكنه يفهم من المقام ، نحو قوله تعالى : ((كدأب آل فرعون والذين من قبلهم))(سورة آل عمران /١١) ، يذهب أبو حيان إلى أن الموصول في قوله (والذين) يعود على كفار الأمم السالفة كقوم نوح وهود وشعيب وغيرهم ، لانهم الاقوام الذين سبقوا عهد فرعون[١٠٨] ، ولم يجرِ لهم ذكر في النص وإنما دلت عليه القرينة اللفظية في قوله (من قبلهم) ، أي من قبل قوم فرعون ، والقرينة المقامية وهي ما عرف من الأقوام الذين سبقوا عهد فرعون [١٠٩] ، وعلى هذا يكون الموصول قد أحال إحالة خارجية على كفار الأمم الخالية ومكذبي الرسل .

وفي مواضع أُخَرَ يذكر أبو حيان أكثر من مرجع للاسم الموصول من دون أن يرجح أحدًا على الآخر، نحو قوله تعالى : ((لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا))(سورة آل عمران / ١٨٨) ، ذكر أبو حيان ثلاثة آراء[١١٠] في ما يحيل عليه الاسم الموصول (الذين) هي : إن المقصود من (الذين) المنافقون الذين كانوا يتخلفون عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في الغزو ، إذ نزلت الآية فيهم ، وهذا ما ذكره بعض المفسرين[١١١] ، أو في أحبار اليهود ، وذكره أيضًا بعض المفسرين [١١٢] ، أو أن يكون شاملًا لكل من يأتي الحسنة وهو فَرِحٌ بها فرح إعجاب ، ويحب أن يحمده الناس عليها [١١٣] ، وهذا الأخير يحيل فيه الاسم الموصول على فرد أو أفراد غير محددين وهو ما يعرف في لسانيات النص باللفظ الحر ، على خلاف اللفظ المربوط الذي يتوافر له مفسر يحكمه بحيث تصدق الإحالة على شيء محدد وواضح داخل النص[١١٤] ، كما هو الحال في معظم الإحالات المذكورة سابقًا .

رابعا : الإحالة بـ (أل) التعريف : يرى أحد الباحثين أن (أل) التي للتعريف تدخل في العناصر الاحالية لأنها تقوم بالوظيفة التي يقوم بها اسم الإشارة والفرق بينهما هو إن اسم الإشارة يدل عليها بالدلالة على القرب والبعد ، أما (أل) التعريف فهي غير موسومة بقرب أو بعد [١١٥] ، إذ تتجاوز ما يراه النحويون من أنها تحول النكرة إلى معرفة ، فهي تتعدى ذلك إلى الربط بين الجمل ربطًا يشبه ربط الإحالة بالضمير ، من حيث أنها تذكر السامع أو القارئ بشيء سبق ذكره أو شيء معهود في الذهن جرى الكلام

عليه ، أو الإشارة اليه في السياق[١١٦] ، ومعنى هذا أن (أل) التعريف تسهم في ربط أجزاء النص عن طريق استعادة لفظة سابقة في شكل أكثر تحديدًا من شكل ورودها الأول ، واللغة العربية تشتمل على ضروب من (أل) [١١٧] ، منها :

(أل) الموصولة التي تؤدي وظيفة اسم الموصول ، و(أل) الجنسية التي تشير إلى كل الجنس المتحدث عنه ، و(أل) العهدية التي تشير إلى مرجع معين معهود للمتكلم والمخاطب ، وهي محور الحديث عن الإحالة في هذا المطلب .

ويقسم النوع الأخير على أقسام منها [١١٨] :

العهد الذهني ، ومعناه أن ينزع السامع إلى محل كلام المتكلم في ضوء المعرفة المتبادلة بينه وبين مخاطبه وتفاعلاتهم السابقة ، والمقام الذي وقع فيه التخاطب ، ويسمى أيضًا بالعهد العلمي إذ يكون فيه السامع على علم بمصحوب (أل) ، وهناك أيضا العهد الذكري الذي يتقدم فيه ذكر المرجع أو المحال اليه ، و (أل) التي للعهد الذكري هي أنسب أنواع (أل) وسيلة لترابط النص ، لأن إحالتها إحالة داخلية وهو ما يجعلها قادرة على ربط جملتين بعضهما ببعض ، نحو قوله تعالى : ((شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد الشهر فليصمه)) (سورة البقرة /١٨٥) إذ يرى أبو حيان أن الألف واللام في كلمة (الشهر) للعهد ، ويعني به شهر رمضان الذي تقدم ذكره إذ لم يحِل عليه بالضمير ، كأن يقول : (فمن شهده منكم) ، وإنما أبرزه ظاهراً للتنويه به والتعظيم له[١١٩] .

ومنه قوله تعالى : ((إنا أرسلنا إليك رسولا شاهدا عليكم كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ...)) سورة المزمل / ١٥ ،١٦) ، إذ يحيل لفظ (الرسول) المعرف بالأداة (أل) على لفظ الرسول السابق الوارد نكرة (رسولا) ، فلما تقدم ذكر الرسول أول مرة نكرة جيء به مرة أخرى معرفًا بلام العهد ، وهو العهد الذكري ، يقول أبو حيان : ((وقيل الرسول) بلام التعريف لأنه تقدم ذكره فأحيل عليه ، كما تقول لقيت رجلًا فضربت الرجل ، لأن المضروب هو الملقي)) [١٢٠] ، فاللام إذًا في لفظ (الرسول) للعهد الذكري[١٢١] ، وذكر ابن هشام أن القاعدة تنص على أن ((النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول)) [١٢٢] ، وفي الآية الكريمة ذكرت النكرة (رسولا) ثم كررت معرفة (الرسول) وعلى وفق القاعدة تكون الثانية عين الأولى وتكون (أل) للعهد الذكري ، لأن مصحوبها قد تقدم ذكره ، ولو أعيدت النكرة بغير الف ولام كانت غير الأولى ، فجاء التعريف منعاً للبس لئلا يُتوهم أن الثاني غير الأول ، إذ إن العرب إذا قدمت اسمًا ثم حكت عنه ثانيًا تعيده معرفا بـ (أل) ، أو تأتي

بضميره ، نحو : رأيت رجلًا فأكرمت الرجل أو فأكرمته ، ولو قلت : فأكرمت رجلاً لكان غير الأول[١٢٣] ، ولهذا قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في تفسير قوله تعالى : ((فإن مع العسر يسرا◌ إن مع العسر يسرا)) (سورة الشرح/٥ ،٦) ، قال : ((لن يغلبَ عسرٌ يسرين)) [١٢٤] . وقد ذهب أكثر المفسرين إلى هذا المعنى [١٢٥] .

ومعنى هذا أن الاحالة في الموضعين كانت على متقدم ذكره لفظًا ، وقد تحيل (أل) التعريف على متقدم ذكره معنى نحو قوله تعالى : ((فلما وضعتها أنثى قالت رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى))(سورة آل عمران / ٣٦)، فالتعريف في لفظ (الذكر) للعهد ، وهو إشارة إلى ما سبق ذكره في قوله تعالى : ((رب إني نذرت ما في بطني محررًا)) ، لأن الذكر يصلح للتحرير والاستمرار على خدمة موضع العبادة ، ولأنه أقوى على الخدمة ولا يلحقه عيب ولا تهمة في الخدمة والاختلاط بالناس[١٢٦] ، وأشار الزمخشري[١٢٧] ، والنسفي[١٢٨] إلى أن اللام في (الذكر) للعهد من دون أن يذكرا المعهود الذي تحيل عليه (أل) ، أما البيضاوي فقد ذكر وجهين في (أل) ، الأول : إنها للعهد ، والثاني : أن تكون للجنس ، بمعنى : وليس الذكر والأنثى سيان فيما نذرت[١٢٩] .

وقد يحيل التعريف على عناصر معهودة بين طرفي الاتصال ووقائع معروفة لديهم إذ يساعد على ذلك سياق المقام الذي وقع فيه التخاطب ، وهو ما يعرف بالعهد الذهني ، وذلك نحو قوله تعالى : ((لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة)) (سورة الفتح /١٨) ، فالمقصود من الشجرة هي التي عهدها أهل البيعة ، إذ كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) جالسا تحتها ، وكان عبدالله بن المغفل قائما على رأسه وبيده غصن من الشجرة يذبّ عنه ، فرفع الغصن عن ظهره فبايعوه على الموت دونه وعلى ألاّ يفرّوا ، وقيل ان الناس كانوا يأتون تلك الشجرة يصلون عندها فبلغ عمر(رض) فأمر بقطعها [١٣٠] . فالتعريف في قوله (الشجرة) للعهد ، إذ إن المقصود ليس جنس الشجرة وإنما الشجرة المعهودة لدى المخاطبين ، وقد ساعد المقام على تفسير هذه الإحالة ، وعلى هذا تكون الإحالة خارجية .

وفي قوله تعالى : ((الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص)) (سورة البقرة /١٩٤)، جاءت الألف واللام في قوله (الشهر) للعهد والمقصود به شهر (ذو القعدة) وهو معروف لدى المخاطبين ، يقول أبو حيان :((والألف واللام في (الشهر) في اللفظ هي للعهد ، فالشهر الأول هو ذو القعدة من سنة سبع في عمرة القضاء والشهر الثاني هو من سنة ست عام

الحديبية .... والالف اللام للعهد في (الحرمات) أي : حرمة الشهر وحرمة المحرمين حين صددتم بحرمة البلد والشهر والقطان حين دخلتم)) [١٣١]، وذكر أغلب المفسرين[١٣٢] أن المقصود بالشهر الحرام هو ذو القعدة من دون أن يشيروا إلى معنى اللام في (الشهر) كما صرح أبو حيان .

وذكر الطاهر بن عاشور وجهين في اللام ، الأول : أن تكون للعهد الذهني ، والثاني: أن تكون للجنس وهو الظاهر عنده ، لأنه يفيد حكمًا عامًا، ويشمل كل شهر من الأشهر الحرم [١٣٣] ، والذي يظهر أن اللام هنا للعهد الذهني إذ كان معروفًا لدى المخاطبين أن المقصود من (الشهر) هو ذو القعدة بحسب ما ذكره المفسرون.

الخاتمة :

في الختام ، وبعد استعراض صور الإحالة في تفسير البحر المحيط يمكن أن نستنتج أن الضمائر أكثر الوسائل الإحالية ورودًا في النص القرآني بحسب ما أشار إليه أبو حيان ، ولا سيما الإحالة الداخلية منها ، وهي في الوقت نفسه أكثر الأدوات تحقيقًا لترابط المعنى ، إذ شملت كل أنواع الإحالة ، في حين تقوم أسماء الإشارة بتحديد مكان المرجع ومدى قربه أو بعده ، إذ تقوم بالربط القبلي والبعدي ،أما الأسماء الموصولة فإنها تشترك مع أدوات أخرى لمنح النص سمة الترابط ، وأما التعريف فتتطلب معرفته النظر إلى السياق الداخلي بالنسبة الى (أل) التي للعهد الذكري ، أو إلى السياق الخارجي بالنسبة إلى (أل) التي للعهد الذهني ، وكل هذه الوسائل الإحالية التي ذكرها علماء النص المحدثون كان قد أشار إليها علماؤنا القدماء إشارة مباشرةً أو غير مباشرةٍ ، ولا سيما من عُنِيَ بكتاب الله بالتحليل والتفسير، ومنهم أبو حيان الأندلسي .

الهوامش

(١) النص والخطاب والاجراء : ١٧٢ .
(٢) الإحالة في نحو النص ، أحمد عفيفي : ١٧٦ .
(٣) الإحالة وأثرها في تماسك النص في النص القرآني ، أنس محمود فجال (أطروحة دكتوراه) : ١٢٨ .
(٤) ظ : لسانيات النص ، محمد خطابي : ١٧ .
(٥) ظ : أثر النحو في تماسك النص ، عابد بو هادي (بحث) : ٥٨ .
(٦) ظ : لسانيات النص : ١٧ ، ونحو النص : ١١٧ ، ونسيج النص ، الأزهر الزناد :١١٩ .
(٧) ظ : لسانيات النص : ١٨ .
(٨) ظ : النحو الوافي ، حسن عباس : ٢٥٥/١ ، ٢٦١.
(٩) ظ : الوسائط اللغوية ، محمد الأوراغي : ٢٣٣ .
(١٠) ظ : البحر المحيط : ١ / ٣١٤ .
(١١) ظ : الكشاف : ١ / ١٢٨ .
(١٢) ظ : قواعد الترجيح عند المفسرين ، حسين بن علي الحربي : ٦٢١ .
(١٣) البحر المحيط : ١ / ٣٤١ .
(١٤) ظ : البحر المحيط :٣٧٢/٢ .
(١٥) التحرير والتنوير : ١٢٤/٣ .
(١٦) ظ : لسانيات النص : ١٧٥ .
(١٧) ظ : البحر المحيط : ٢٦٧/٤ .
(١٨) ظ : بحر العلوم : ٣٤/١ ، ولطائف الاشارات : ٦٩/١ والتفسير الوسيط :١٠٢/١ ومعالم التنزيل :٩٣/١ ، وأنوار التنزيل : ٥٧/١ .
(١٩) ظ : البحر المحيط : ٢٤٥/١ ، ٢٤٦ .
(٢٠) ظ : الكشاف:٢٤٣/٣ .
(٢١) ظ : معاني القرآن : ٢٥٤/٢ .
(٢٢) ظ : معاني القرآن وإعرابه : ٤٧/٤ .
(٢٣) ظ : تأويل مشكل القرآن : ١٩٨/١ .
(٢٤) ظ : البحر المحيط : ٤٢٣/٦ ، ٤٢٤ .
(٢٥) ظ : الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي : ٢ / ٣٣٨ .
(٢٦) ظ : البحر المحيط : ٥٤٠/١ .
(٢٧) ظ : معاني القرآن وإعرابه : ١ /٢٠٣ .
(٢٨) ظ : التحرير والتنوير : ١ / ٦٩٧ .
(٢٩) ظ : المحرر الوجيز : ٢٠٥/١ .
(٣٠) البحر المحيط : ٥٤٠/١ .
(٣١) ظ : الكشاف : ١٨٣/١ ، وأنوار التنزيل :١٠٤/١، وغرائب القرآن :١٨٣/١ ، وإرشاد العقل السليم : ١٥٣/١.
(٣٢) البحر المحيط : ٢٨١/١ .
(٣٣) ظ : دراسات لغوية تطبيقية ، سعيد بحيري : ١٠٩ .
(٣٤) ظ : الكشاف : ٣٥٠/٣ .
(٣٥) ظ : البحر المحيط : ٥٥/٧ .
(٣٦) ظ : النحو الوافي : ١/ ٢٥٥ ، والإحالة بالضمائر ودورها في تحقيق الترابط في النص القرآني ، نائل محمد اسماعيل (بحث) : ١٠٧٤ ، ١٠٨٩ .
(٣٧) ظ : البحر المحيط : ١١٥/٤ .
(٣٨) ظ : الكشاف :١٨/٢ .
(٣٩) ظ : أنوار التنزيل :١٥٩/٢ .
(٤٠) ديوانه : ٦٣ .
(٤١) البحر المحيط : ٣٨٠/٨ .
(٤٢) ظ : الكشاف :٦٦٣/٤ ، والمحرر الوجيز :٤٠٤/٥ ، ومفاتيح الغيب : ٧٣٤/٣٠ .
(٤٣) ظ : البرهان ، الزركشي :٣١/٤ .
(٤٤) ظ : البحر المحيط : ١٩١/٣ ،٢٠١ .

(٤٥) ظ :العناصر المرجعية (الضميرية) في سورة الكهف (دراسة نصية وظيفية) ،عبد المهدي الجراح وآخرون (بحث) :٥٤٤ .

(٤٦) ظ : البحر المحيط : ٤٩٢/٨ .

(٤٧) ظ : تأويلات أهل السنة ، الماتريدي :٥٨٣/١ .

(٤٨) ظ : النكت والعيون :٣١١/٦ .

(٤٩) ظ: بحر العلوم :١٠١/٣ ، والتفسير الوسيط :٥٣٢/٤، والكشاف :٧٨٠/٤ ، والمحرر الوجيز:٥٠٤/٥ ، و مفاتيح الغيب :٢٢٨/٣٢ .

(٥٠) ظ : معاني القرآن وإعرابه :٣٤٧/٥ .

(٥١) ظ : الإحالة في نحو النص ، أحمد عفيفي ، ٤١.

(٥٢) ظ : البحر المحيط : ٣/ ٥٤ .

(٥٣) المصدر نفسه : ٣ / ٥٤ .

(٥٤) ظ : المصدر نفسه : ٣ / ٤٤٦.

(٥٥) ظ : البحر المحيط : ٣ / ٤٤٦.

(٥٦) ظ : مفاتيح الغيب :٢٩٣/١١ .

(٥٧) صحيح مسلم :١٥٩٩/٣ .

(٥٨) ظ : عود الضمير في البحر المحيط ، محمد خالد العبيدي (أطروحة دكتوراه) ، ٧٨ .

(٥٩) ظ : البحر المحيط : ٢٢٣/١ .

(٦٠) ظ : مفاتيح الغيب :٣١٧/٢ .

(٦١) ظ : معاني القرآن ، الفراء :١٧/١ .

(٦٢) ظ : نسيج النص: ١١٨ / ١١٩ .

(٦٣) ظ : البحر المحيط : ٣/ ٢١١ .

(٦٤) المصدر نفسه : ٣/ ٢١١ .

(٦٥) ظ : المحرر الوجيز : ٢٦/٢ .

(٦٦) ظ : البحر المحيط : ٣/ ٢١١ .

(٦٧) ظ : البحر المحيط : ٦/ ٣٧٢ .

(٦٨) ظ : التحرير والتنوير :٤٣/١٨ .

(٦٩) البحر المحيط : ٥/ ٣١٦ .

(٧٠) المصدر نفسه : ٥/ ٣١٦ .

(٧١) ظ : معاني القرآن :٤٧/٢ .

(٧٢) ظ : معاني القرآن وإعرابه :١١٥/٣ .

(٧٣) ظ: تأويلات أهل السنة :٢٥٣/٦ ، والكشف والبيان :٢٢٩/٥ ، ولطائف الاشارات :١٩٠/٢ ، والكشاف :٤٧٩/٢ ، ومفاتيح الغيب :٤٣٩/١٨ .

(٧٤) ظ : النكت والعيون :٤٧/٣ ، وفي ظلال القرآن :٢٠٠٤/٤ ، والتحرير والتنوير :٢٩٢/١٢ .

(٧٥) ظ : لسانيات النص :١٩ .

(٧٦) ظ : البحر المحيط : ٢/ ٤٧٨ .

(٧٧) ظ : البحر المحيط :٩٢/٤ .

(٧٨) ظ : التحرير والتنوير :١٦٢/٧ .

(٧٩) ظ : معاني القرآن وإعرابه :٤٨٢/١ .

(٨٠) ظ : بحر العلوم : ٢٥٩/١ ، والتفسير الوسيط :٥١١/١ .

(٨١) ظ : الكشف والبيان:١٨٩/٣ ، ومدارك التنزيل :٥٢٥/١ ، الجامع لأحكام القران :٢٤٧/٤ ، وأنوار التنزيل :٢٥٩/١.

(٨٢) ظ : الكشاف :٤٣١/١ .

(٨٣) ظ : المحرر الوجيز :٥٣٢/١ .

(٨٤) ظ : البحر المحيط : ٣/ ١٠١ .

(٨٥) ظ : الاتقان : ٣٣٧/٢ ، وقواعد الترجيح عند المفسرين :٦٢١ .

(٨٦) ظ : البحر المحيط : ١/ ١٥٩ .

(٨٧) ظ : النكت والعيون :٦٧/١ ، ولطائف الاشارات :٥٥/١ ، وتفسير السمعاني :٤١/١ ، والكشاف :٣٢/١ ، والمحرر الوجيز :٨٣/١ .

(٨٨) هو أبو جعفر أحمد بن ابراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي (ت:٧٠٨هـ) ، صاحب كتاب (البرهان في تناسب سور القرآن) .

(٨٩) البحر المحيط : ١/ ١٥٩ .
(٩٠) ظ : الإحالة في نحو النص :٤٣ ، والنص والخطاب والإجراء : ٣٢١ .
(٩١) ظ : البحر المحيط : ٤٦٢/٢ ، ٤٦٣ .
(٩٢) ظ : معاني القرآن وإعرابه :٤٠٤/١ .
(٩٣) ظ : في اللسانيات ونحو النص ، ابراهيم خليل : ٢٣٠ .
(٩٤) ظ : الإيضاح : ١١٥-١١٧ .
(٩٥) ظ : البحر المحيط : ١/ ٢٣٣ ، ٢٣٥ .
(٩٦) الكشاف :٩١/١ .
(٩٧) ظ : أنوار التنزيل :٥٤/١ .
(٩٨) ظ : البحر المحيط : ٤٧٣/١ .
(٩٩) ظ : معاني القرآن وإعرابه :٢٥٣/١ .
(١٠٠) ظ : البحر المحيط : ٤٥/٢ .
(١٠١) ظ : المصدر نفسه : ٢٥٧/٣ .
(١٠٢) ظ : إعراب القرآن : ٢١٤/١ .
(١٠٣) ظ : ٥٠٩/١ .
(١٠٤) ظ : معاني القرآن وإعرابه :٥/٢ .
(١٠٥) ظ : البحر المحيط :٢٥٧/٣ .
(١٠٦) ظ : الكشاف :٧٨/٣ ، والبحر المحيط :٢٤٥/٦ .
(١٠٧) البحر المحيط :١٥٧/٨ .
(١٠٨) ظ : البحر المحيط :٤٠٦/٢ .
(١٠٩) ظ : التفسير الوسيط :٤١٦/١ / ومفاتيح الغيب :١٥٤/٧ .
(١١٠) ظ : البحر المحيط : ١٤٣/٣ .
(١١١) ظ : الكشف والبيان :٢٢٩/٣ ، والهداية الى بلوغ النهاية :١١٩٩/٢ ، والتفسير الوسيط :٥٣٢/١ ، ومعالم التنزيل : ٥٥٣/١ .
(١١٢) ظ : جامع البيان :٣٠٧/٦ ، والوجيز ، الواحدي :٢٤٧/١ ، وزاد المسير : ٣٥٨/١ .
(١١٣) ظ : البحر المحيط :١٤٣/٣ .
(١١٤) ظ : الإحالة في نحو النص :٦١ .
(١١٥) ظ : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، محمود أحمد نحلة :٢٢وما بعدها .
(١١٦) ظ : دلائل الاعجاز : الجرجاني :٧٢ .
(١١٧) ظ : اللامات ، الزجاجي : ٢١ ، ٢٨ .
(١١٨) ظ : شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري :١٨٢/١ .
(١١٩) ظ : البحر المحيط : ٤٨/٢ .
(١٢٠) المصدر نفسه :٣٥٦/٨ .
(١٢١) ظ : الكافية الشافية ، ابن مالك :٣٢٠/١ ، واللمحة في شرح الملحة ، ابن الصائغ :١٢٥/١ .
(١٢٢) مغني اللبيب :٣١٣/٢ ، وظ : حاشية الصبان :١٥٤/١ .
(١٢٣) ظ : الدر المصون :٥٢٦/١٠ .
(١٣٦) المستدرك على الصحيحين ، الحاكم النيسابوري : ٢/ ٥٧٥ .
(١٢٥) ظ : الكشاف :٦٤١/٤ ، والمحرر الوجيز :٣٨٩/٥، وأنوار التنزيل :٢٥٧/٥ ، ومدارك التنزيل :٥٥٨/٣ ، غرائب القرآن :٦٥٩/١ .
(١٢٦) ظ : البحر المحيط : ٤٥٧/٢ .
(١٢٧) ظ : الكشاف :٣٥٦/١ .
(١٢٨) ظ : مدارك التنزيل : ٢٥١/١ .
(١٢٩) ظ : أنوار التنزيل : ١٤/٢ .
(١٣٠) ظ : البحر المحيط :٩٦/٩٥/٨ .
(١٣١) البحر المحيط :٧٧/٢ .

(١٣٢) ظ : الكشف والبيان :٩٠/٢ ، والهداية الى بلوغ النهاية : ٦٣٩/١ ، وتفسير السمعاني : ١٩٣/١ ، ومعالم التنزيل :٢٣٨/١ ، والكشاف :٢٣٧/١ .

(١٣٣) ظ : التحرير والتنوير : ١١٢/٢ .